الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.22

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

4 February 1999
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٢٢

المعقودة في المقر، بنيويورك،

يوم الخميس، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أسدي ..... (جمهورية إيران الإسلامية)

فيما بعد: السيد بريندرغاست (نائب الرئيس) ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة

(ب) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

(ج) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

(د) اتفاقية التنوع البيولوجي

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

98-81824

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (A/53/25، A/53/72-S/1998/156، A/53/95-S/1998/311، A/53/96، A/53/156-S/1998/78، A/53/165-S/1998/601، A/53/371-S/1998/848، A/53/416، A/53/425، A/53/487)

(ب) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (A/53/449)

(ج) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/53/65-E/1998/5، A/53/358)

(د) اتفاقية التنوع البيولوجي (A/53/451)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/53/516)

١ - **السيد زامت كوتاجار** (الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ): قدم مذكرة الأمين العام (A/53/449) قائلا إن أهم النتائج التي حققتها الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف كانت بروتوكول كيوتو الذي يعد صكا اقتصاديا بقدر ما هو صك بيئي. ويؤكد انعقاد الدورة المقبلة في بلد نام، هي الأرجنتين، الطبيعة العالمية لمشكلة تغيير المناخ. وستتخذ نتائج تلك الدورة على نحو متزايد شكل خطط عمل ومواعيد نهائية ثابتة لقيام الأطراف بإنجاز الأعمال. ويعبّر جدول الأعمال عن اهتمام الحكومات بتحقيق توازن بين المسائل الواردة في الاتفاقية وتلك الواردة في البروتوكول. ومن المسائل المتسمة باختلاف واضح في وجهات النظر السؤال المتعلق بمعرفة إن كان ينبغي مناقشة تطوير الالتزامات المبرمة بموجب الاتفاقية في المستقبل وطريقة إجراء هذه المناقشة.

٢ - وقال إن الجمعية العامة ستقوم، في دورتها الرابعة والخمسين، كما سيقوم مؤتمر الأطراف باستعراض الترتيبات الإدارية التي تربط الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ وأمانتها بالأمم المتحدة نفسها. بيد أنه تم الاتفاق على تحويل المسؤوليات الإدارية بصفة متزايدة من جنيف إلى بون.

٣ - **السيد جونستون** (اتفاقية التنوع البيولوجي): قدم مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/53/451 قائلا إن فعالية الاتفاقية تعتمد أساسا، في نظره، على قدرتها على إنتاج معلومات علمية سليمة ليستخدمها المخططون وأصحاب القرار، وإن تطوير الفهم العلمي للتنوع البيولوجي وعلاقة البشر بهذا التنوع مهم لاتقاء التأثير السلبي للأنشطة البشرية على التنوع البيولوجي. وقد تطورت الهيئة الفرعية التابعة للاتفاقية والمعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية فأصبحت مصدرا رائدا للمشورة العلمية في مجال التنوع البيولوجي. وقد تلقّت الأمانة أكثر من ١٠٠ تقرير وطني عن التنوع البيولوجي فشكّلت هذه التقارير أهم مصدر للمعلومات عن

التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي. ولذلك كان للاتفاقية مساهمة كبيرة في المداولات التي جرت في نطاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه المسائل.

٤ - **السيد ديالو** (الأمين التنفيذي، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر): قدم تقرير الأمين العام عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/53/516) قائلا إن ١٤٣ بلدا من كل مناطق العالم والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي أيضا، ومنها الاتحاد الأوروبي، قد صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها. وأوضح أن تنظيم الملتقى الأول بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ الاتفاقية، في رسيف، بالبرازيل، بدعم مالي من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وحكومات اسبانيا وألمانيا وفرنسا، يدل على أن الاتفاقية تتبوأ باطراد موقعا مركزيا بين الشواغل البيئية للدول الأطراف.

٥ - وأضاف قائلا إن من أهم بنود جدول أعمال الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف جعل الآلية العالمية جاهزة للعمل. وسيطلب إلى المؤتمر تأييد نص مذكرة الاتفاق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن الطرائق والترتيبات الإدارية الخاصة بالآلية العالمية. وأعرب عن شكره لجميع البلدان والمنظمات الدولية التي استجابت لنداء الأمين العام من أجل تقديم تبرعات إلى الصناديق الاستئمانية التي أنشئت لتمكين البلدان النامية من الاشتراك في اجتماعات مؤتمر الأطراف ولدعم أنشطة الأمانة العامة، وأشاد، بصفة خاصة، بحكومة اليابان لتقديمها مساهمة بلغت ٠٠٠ ٨٠٠ ١ دولار لعام ١٩٩٨.

٦ - **السيد دنغو** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقرير الأمين العام عن خطط ومشاريع التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي نفذتها أو تقوم بتنفيذها حاليا أو تتوخى في تنفيذها الجهات المانحة الثنائية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية وغير التابعة للأمم المتحدة (A/53/358) في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، وقال إن المعلومات الواردة في التقرير مفيدة لتقييم استجابة المجتمع الدولي لبرنامج العمل بالنسبة لهذه البلدان وإنه يوحي بازدياد المشاريع منذ عام ١٩٩٤. غير أن من السابق للأوان معرفة إن كانت هذه الزيادة ستستمر نظرا لشح المعلومات التي أتاحتها الجهات المستجيبة عن المشاريع التي ستنفذ في السنوات الخمس المقبلة. وعلى الوكالات المانحة التي لم تقدم مدخلات بعد أو ترغب في تنقيح المدخلات التي قدمتها أن تفعل ذلك قبل انعقاد مؤتمر الجهات المانحة.

٧ - **السيد ويبيسونو** (إندونيسيا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن ترحيبه بتوقيع أكثر من ٥٠ دولة على بروتوكول كيوتو. وقال إنه مع أن دورة كيوتو تعتبر، على نطاق واسع، أول خطوة لكبح النمو الجامح لانبعاثات غازات الدفيئة، لا تزال هناك شكوك علمية وتقنية واقتصادية عديدة بشأن الآليات الجديدة والنتائج المترتبة عليها. ومن الأمور الأساسية التي تبعث على القلق أن هذه الآليات نقلت التدابير المحلية الرئيسية إلى البحر. ونتيجة لذلك، فمن المهم وضع معايير دولية متفق عليها للرصد والتحقق، وقبل كل شيء، تحديد نظام لعدم الامتثال عملا بالمادة ١٨ من البروتوكول.

٨ - وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترى أنه ينبغي أن تكون الأنشطة التي سيضطلع بها الأطراف المدرجون في المرفق ١ بموجب الآليات الجديدة مكملة للتدابير المحلية. أما التدابير الأولى الملتزم بها التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو فهي أساسية وذات أهمية، إذ أن هذه البلدان هي المسؤولة تاريخيا عن المشكلة ولديها، في الوقت الراهن، قدرات لتحقيق نتائج فعالة. وليس من العدل ولا من المقبول أن يطلب من الدول النامية التي تكافح من أجل تحقيق مستويات معيشة كريمة أن تحد من نشاطها الصناعي وتشارك في جهود تخفيض الانبعاثات حتى تتمكن البلدان المصنعة من الاستمرار في اتباع أنماط إنتاجها واستهلاكها غير المستدامة. ووفقا لمبادئ المسؤولية المشتركة والقائمة على التمايز، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تكون في الطليعة وألا تكتفي بمجرد الحد من الانبعاثات، وأن تعدل أيضا من أنماط إنتاجها واستهلاكها.

٩ - ومضى يقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكد مجددا على أهمية برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتوجه نداء إلى المجتمع الدولي كي يشارك مشاركة فعالة في الأنشطة المقررة لعام ١٩٩٩، بما في ذلك مؤتمر المانحين والدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال إنه فيما يتعلق بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/53/358، تعرب المجموعة عن ترحيبها بالتطورات الإيجابية التي حصلت في بعض المجالات ذات الأولوية التي تبعث على القلق، وبصفة خاصة بالعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة على نطاق المنظومة دعما لتنفيذ برنامج عمل بربادوس، وتؤيد النتائج الواردة في الفقرات من ٢٣ إلى ٢٦. وإن الدول الجزرية الصغيرة بذلت جهودا جبارة ومضنية على المستويين الوطني والإقليمي وهي لا تزال تفعل ذلك. غير أن مما يؤسف له أن المجتمع الدولي لم يستكمل هذه الجهود وفقا للالتزامات المعقودة في إطار المؤتمر العالمي لتشغيل برنامج العمل وتنفيذه. ويجب أن توفر الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف الموارد المالية الكافية والمساعدة التقنية الملائمة لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من التصدي بمزيد من الفعالية لعوائق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تنفرد بها.

١٠ - وانتقل إلى اتفاقية التنوع البيولوجي فقال إنه مما يبعث على السرور اضطلاع الأطراف بتنفيذ برامج عملها عن التنوع البيولوجي الزراعي بتعاون وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وأضاف أن الاتفاقية تشكل صكا مهما لترجمة الالتزامات الدولية إلى تدابير وطنية، غير أن تحقيق ذلك يستدعي زيادة الموارد لسد احتياجات البلدان النامية بطريقة أفضل. ولذلك تحث مجموعة الـ ٧٧ والصين المانحين على إتاحة الموارد المالية المناسبة من خلال مرفق البيئة العالمية وغيره من المصادر بما في ذلك المصادر الثنائية.

١١ - واستطرد قائلا إن البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد ومن التصحر تولي أولوية لإحياء وحماية بيئاتها المحلية والبيئة العالمية، غير أن القضاء على الفقر لا يزال يمثل الاستراتيجية الرئيسية لمكافحة التصحر وتحقيق التنمية المستدامة. وإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعرب عن أملها في أن تنجح الآلية العالمية في تعبئة الموارد وتوجيهها صوب البلدان النامية، وبصفة خاصة تلك الواقعة في أفريقيا. وهي توجه نداء إلى جميع البلدان للموافقة على إنشاء لجنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية، وتؤكد مجددا على نداء مؤتمر الأطراف إلى البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية متعددة الأطراف والثنائية والقطاع الخاص من أجل تقديم تبرعات إلى الآلية العالمية.

١٢ - وأردف يقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقد بقيت بضعة أيام على انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ والدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، أن مبدأ المسؤوليات المشتركة والقائمة على التمايز، مما تم الاتفاق عليه بوضوح في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وبرنامج عمل القرن ٢١، ينبغي أن يطبق تطبيقا تاما وألا يُصرف نظر هاتين الدورتين بمسائل غير ذات صلة بنص وروح الاتفاقيتين.

١٣ - **السيد بياو** (بنن): تحدث بصفته رئيس المجموعة الأفريقية الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فقال إن بلدا أفريقيا واحدا فقط لم يصدِّق بعد على الاتفاقية وإن جميع البلدان الأفريقية تقوم بوضع برامج عمل وطنية. وقال إن هذه البلدان على ثقة بأنه، لدى اعتمادها برامج عمل وطنية ودون إقليمية وإقليمية، سيتم إبرام اتفاقيات شراكة مع البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية والقطاع الخاص. وفي الوقت الذي تعد فيه هذه البلدان برامج عملها الوطنية، تتخذ خطوات لإنشاء صناديق وطنية لمكافحة التصحر.

١٤ - وقال إنه اتخذت خطوات في المناطق الفرعية الخمس لإنشاء صندوق تيسير لتمويل إعداد وتنفيذ برنامج العمل في كل منطقة فرعية.

١٥ - ومضى يقول إنه على المستوى الإقليمي، تم الشروع في عام ١٩٩٨ في عملية إعداد برنامج عمل إقليمي لأفريقيا بعقد حلقات عمل إقليمية لإقامة الهيكل الأساسي لسبع شبكات. وستكون هناك وحدة إقليمية للتنسيق جاهزة للعمل في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وسينشأ في الوقت نفسه صندوق إقليمي للتيسير.

١٦ - وقال إنه على المستوى الأقاليمي، يوجد الآن منتدى بشأن تنفيذ الاتفاقية يربط بلدان أفريقيا ببلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإنه تم في هذا المنتدى إعداد برنامج عمل للتعاون يضم ست نقاط.

١٧ - وقال إنه على الصعيد الدولي، تتوقع البلدان الأفريقية، وهي تفي بالتزاماتها ومشاريعها، أن يحذو شركاؤها الثنائيون ومتعددو الأطراف حذوها من خلال تعزيز دعمهم المالي. ولاحظ أن منظمة الوحدة الافريقية قدمت، في حزيران/يونيه ١٩٩٨، ٠٠٠ ٣٠٠ دولار لتمويل تنفيذ الاتفاقية على المستوى الإقليمي. وأعرب عن أمله في أن يشجع ذلك الشركاء الإنمائيين على مواصلة تقديم دعمهم في شكل مساهمات مالية.

١٨ - **السيد كورديرو** (البرازيل): قال إن هناك محاولات تبذل من جديد لإحياء المقترح الداعي إلى وضع "التزامات طوعية" للحد من الانبعاثات من قبل البلدان النامية وذلك استنادا إلى الحجة المضللة القائلة بأن فعالية الجهود الدولية في معالجة مسألة تغير المناخ ستعتمد على "المشاركة الهادفة لكبرى البلدان النامية وعلى التزامها". ومن أبرز الافتراضات الكثيرة الخاطئة التي ينطوي عليها هذا المقترح أن البلدان المتقدمة النمو تحتل المركز الأمامي في تنفيذ أهداف الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ، مما يعني ضمنا أن البلدان النامية لا تساهم بنصيبها في هذا الصدد. وهو أمر أبعد ما يكون عن الحقيقة.

١٩ - وقال إنه بفضل سلسلة من السياسات المالية والصناعية والتكنولوجية المقترنة ببرامج محددة لتحقيق كفاءة الطاقة والمحافظة عليها، لم تتمكن البرازيل من تخفيض معدل إزالة الغابات لديها تخفيضا ملموسا فحسب بل حدت أيضا من مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الذي لم تعد تتجاوز ٠,٣ طن من الكربون في العام للفرد، مقارنة بـ ٥ أطنان في الولايات المتحدة الأمريكية و ٤,٣ أطنان في الاتحاد الروسي و ٣ أطنان في اليابان و ٢,٥ طن في أوروبا. وبلغة الناتج المحلي الإجمالي، لا تتجاوز انبعاثات البرازيل من ثاني أكسيد الكربون ٠,٠٥ طن من الكربون للناتج الذي تعادل قيمته دولارا واحدا من دولارات الولايات المتحدة، أي خُمس الرقم المسجل في الولايات المتحدة وثُلث مثيله في أوروبا واليابان.

٢٠ - وأعرب، مع اقتراب موعد الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف، عن أمله في أن يظهر مؤشر واضح يدل على أن بلدان المرفق الأول ستفي بالتزاماتها وتتصدر فعلا الجهود الدولية المبذولة لمعالجة تغير المناخ أو أنها ستظل في مؤخرة هذه الجهود. وقال إنه ينبغي أن تكون لآلية التنمية النظيفة أسبقية على تبادل الانبعاثات والتنفيذ المشترك بين بلدان المرفق الأول. وإن ذلك يتيح للبلدان غير المدرجة في المرفق الأول أن تستفيد من أنشطة المشاريع وتستحدث، في الوقت نفسه، عنصر مرونة من شأنه أن يعين بلدان المرفق الأول على بلوغ أهدافها لتخفيض الانبعاثات. وقال إن هذه الآلية تتمتع أيضا بالقدرة على تعزيز مساهمة البلدان غير المدرجة في المرفق الأول في الحد من الاحترار العالمي على نحو يتسق مع الاتفاقية ويكون مفيدا لكافة الأطراف. وسيعتمد نجاح هذه الآلية إلى حد كبير على قيام بلدان المرفق الأول بسن لوائح وطنية صارمة للحد من انبعاثاتها وعلى وضع مجموعة قواعد صارمة للمعاقبة على عدم الالتزام بأهداف الانبعاثات المتفق عليها في كيوتو. وينبغي أن تكون الائتمانات المتوافرة في إطار آلية التنمية النظيفة متاحة فقط لبلدان المرفق الأول التي تتمكن من إحداث تخفيضات كبيرة في انبعاثاتها المحلية. ولا ينبغي أن تحدد أهداف تخفيض الانبعاثات الخاصة ببلدان المرفق الأول على أساس التسوية السياسية المحضة بل وفق معايير تقنية وعلمية موضوعية تربط الانبعاثات القديمة بقياس مدى تأثيرها على الاحترار العالمي.

٢١ - وأضاف قائلا إن البرازيل تولي أهمية قصوى لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وقد أظهرت الدراسات التي أجريت في الآونة الأخيرة أن نحو ١١ في المائة من أراضيها الوطنية تعاني من تردي التربة وأغلبها في المنطقة التي تعيش فيها أكبر مجموعة من السكان الريفيين وأشدها فقرا. وتقدر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن التصحر في البرازيل بـ ٣٠٠ مليون دولار في العام، وقد ثبت أن تكلفة استصلاح المناطق المتضررة ستقارب ٣,٨ بليون دولار. وقال إن حكومة البرازيل ملتزمة التزاما راسخا بتنفيذ خطتها الوطنية لمكافحة التصحر والجفاف وبمرفق الاتفاقية المتعلق بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أبدت البرازيل رغبتها في استضافة الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في آب/اغسطس ١٩٩٩.

٢٢ - **السيد إساكوف** (الاتحاد الروسي): أعرب عن اهتمام بلده بالتوصل إلى حل بنّاء لمشكلة تغير المناخ العالمي وعن التزامه بالمسار الذي اختطته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة. وقال إن الاتحاد الروسي ما زال يفي وفاء تاما بالتزاماته بموجب الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وقد خفض إلى حد كبير من مستوى انبعاثات غازات الدفيئة فيه قياسا إلى عام ١٩٩٠. وقال إن حكومته تعكف على دراسة المسائل المتعلقة بالتصديق على بروتوكول كيوتو وهي ترى أن وضع نظام دولي فعال وعادل لتبادل حصص انبعاثات

غازات الدفيئة لا ينبغي أن يعرقل التنمية الاقتصادية المستدامة للدول الأطراف بل ينبغي أن يقوم على أسس طوعية. وقال إنه ينبغي أن ينص على حق الأطراف في الاختيار بين تراكم حصص الانبعاثات غير المستخدمة واستعمالها في المستقبل وبين استخدامها للاتجار واجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

٢٣ - وانتقل إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، فأعرب عن ترحيبه بالاهتمام الذي تحظى به المسألة الهامة المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية والتنوع البيولوجي للنظم البيئية للمياه الداخلية، وعن أمله في أن يتم اعتماد مشروع البروتوكول المتعلق بالسلامة البيولوجية. وقال إن الاتحاد الروسي زاد من جهوده للحفاظ على التنوع البيولوجي بتطوير إطاره القانوني وتوسيع نظامه الخاص بالمناطق المحمية وحماية الأنواع المعرضة للخطر. غير أن عددا كبيرا من المشاكل المتعلقة أساسا بالوضع المالي والاقتصادي غير المؤاتي في بلده لا يزال قائما.

٢٤ - وأعرب عن تأكيد وفد بلده مجددا على اهتمامه المبدئي بالانضمام إلى اتفاقية مكافحة التصحر وعن الأمل في أن يراعي المرفق الإضافي للاتفاقية مصالح دول أوروبا الوسطى والشرقية. وأضاف أن وفد بلده مستعد للتعاون مع جميع الأطراف في الاتفاقية في هذا الصدد وللتعاون البناء أيضا في نطاق الاتفاقية الإطارية.

٢٥ - وانتقل، في الختام، إلى مشكلة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فأشار إلى الحاجة إلى إكمال العمل في مؤشر الضعف الخاص بهذه الدول والتأكد من مراعاته على النحو الواجب عند وضع السياسة المتعلقة بالتنمية المستدامة لهذه الدول.

٢٦ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن من الضروري ضمان تحقق الانسجام والتفاعل بين مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات الملزمة قانونا والمتعلقة بالبيئة سعيا إلى تحقيق تقدم في تنفيذها تنفيذا فعليا. ومع أن مؤتمرات الأطراف هيئات مستقلة ذاتيا، فإنه ينبغي حثها على الاستفادة من الفوائد التي يمكن تحققها من تحسين التنسيق. وأعرب عن تأييد النرويج للدور المركزي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في متابعة التوصيات ذات الصلة، وقال إنه يرى أن بوسع الجمعية العامة الاضطلاع بدور مفيد ينبغي تطويره.

٢٧ - وقال إن الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ ينبغي أن تحقق تقدما ملموسا في إيضاح المبادئ والقواعد والمبادئ التوجيهية لتسهيل عملية التصديق، بما في ذلك العمل اللازم إجراؤه بشأن العناصر التنفيذية في آليات المرونة على نحو يحقق الحد من انبعاثات الغازات على أساس كفاءة التكاليف وفقا لأحكام بروتوكول كيوتو. ومن المهم، في هذا المضمار، أن تنهي الدورة أكبر قدر مستطاع من العمل المتبقي وأن تضع جدولا زمنيا واضحا للمهام التي تستدعي وقتا أطول.

٢٨ - وانتقل إلى اتفاقية مكافحة التصحر فقال إن تردي الأراضي وانعدام الأمن الغذائي يحتلان مكان الصدارة بين مشاكل الفقر الناجمة، في كثير من الأحيان، عن قصور السلطة على الموارد وعدم التحكم فيها. ولذلك يعتبر نهج الاتفاقية القائم على المشاركة أمرا ذا أهمية. وأضاف أن النرويج تدرك أن أفقر البلدان وأشدها تضررا، وبصفة خاصة في أفريقيا، ستظل بحاجة إلى المساعدات الدولية حتى تتمكن من مكافحة التصحر مكافحة فعالة.

وقد تم تخصيص أكثر من ٥٠ في المائة من مساعدات النرويج الثنائية وجزءا كبيرا من مساعداته متعددة الأطراف للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء.

٢٩ - وقال إن الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي حققت قدرا طيبا من التقدم في تنفيذ الأحكام المتعلقة ببرامج العمل المحددة القطاعات وبالمسائل الجامعة. وتولي النرويج أهمية كبيرة لاختتام المفاوضات بشأن بروتوكول التنوع البيولوجي اختتاما ناجحا.

٣٠ - وقال إن هناك الكثير الذي ينبغي إنجازه لتنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ساهم عدم كفاية الموارد وظاهرة "النينيو" في زيادة صعوبة تنفيذ هذا البرنامج. ومن المقرر أن تشارك النرويج في تقديم مشروع القرار بشأن ظاهرة النينيو.

٣١ - **السيد بوشيه** (بربادوس): تحدث باسم دول اتحاد الدول الجزرية الصغيرة الـ ٣٢، فقال إن المجتمع الدولي أكد تصميمه على حماية المناخ العالمي باعتماد الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وأشار إلى وجود أدلة علمية قوية على أن هذا الاختلال قد بلغ مستويات عالية بل خطرة. وقد أكد الاتحاد عدة مرات على الأخطار المحدقة بدوله الأعضاء نتيجة لتغير المناخ، وأقرب هذه الأخطار ارتفاع مستوى البحر الذي تسبب في تآكل الشاطئ وتسرب الملوحة إلى مصادر المياه العذبة في كل المناطق على وجه التقريب. وبالإضافة إلى ذلك، هبَّت الأعاصير المدمرة بعنف على منطقة البحر الكاريبي فقضت في سويعات قليلة على التنمية الاقتصادية التي أمضت بعض البلدان سنينا طوالا لتحقيقها.

٣٢ - وقال إن الاتحاد يتوقع أن تمضي البلدان المتقدمة النمو بصفة خاصة قدما في الاضطلاع بالأنشطة المحلية اللازمة أو في اتخاذ إجراءات "لا يترتب عليها أسف" أوصى بها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وتعتبر الخطوات المتخذة لتحسين فعالية استخدام أنواع الوقود الاحفوري وتطوير مصادر الطاقة البديلة بداية طيبة. ومع ذلك فهناك نوع من المقاومة حتى لمثل النهج المتواضع الرامي إلى الحد من تبديد الموارد الطبيعية. وأعرب عن قلقه حيال السلوك المتزمت لبعض الأوساط التي لا تزال تتشبث بالمكاسب الآنية وتسعى إلى تقويض الاتفاقية ملحقة الأضرار بالجميع.

٣٣ - ويعتبر بروتوكول كيوتو خطوة أولى مهمة في تكوين تحالفات ترمي إلى تعزيز توافق الآراء على الصعيد الدولي بشأن التدابير التي يلزم الاضطلاع بها. غير أن أهداف الحد من الانبعاثات التي وضعها هذا البروتوكول غير مناسبة على الإطلاق؛ إذ أن بوسع الدول المتقدمة النمو، بل يجب عليها، أن تفعل أكثر من ذلك. ويجب أن تبذل الجهود، في مؤتمر الأطراف القادم، لضمان عدم تلطيف بروتوكول كيوتو. ويعد الإسراع بوتيرة تنفيذ البروتوكول مسألة ذات أولوية.

٣٤ - وقال إنه بينما يجري الاستعداد لعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض برنامج عمل بربادوس، يعرب أعضاء الاتحاد عن قلقهم العميق إزاء التقييم الحالي الذي يستفاد منه أن التوجهات العامة بشـــأن التنمية المستدامة أصبحت أسوأ مما كانت عليه في عام ١٩٩٢. ويبدو في بعض الأحيان أن روح ريو لم تعد موجودة

في الواقع. ومنذ مؤتمر ريو، أكد تسارع وتيرة العولمة والتحرير ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وستقوم الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة بدور اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية وستجري استعراضا شاملا لبرنامج عمل بربادوس. وسيؤكد تركيزها على السياحة البيئية والمحيطات على دعامتين أساسيتين لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٥ - وذكر أن الدول الأعضاء في الاتحاد تشعر بوجود تفهم أفضل من الماضي لقلقها بشأن ما تتعرض له تنميتها المستدامة من تحديات بسبب ضعف أوضاعها، وعبر عن ترحيبها بتزايد الاهتمام بالعمل لإعداد مؤشر ملائم للضعف بوصفه أداة مهمة في تحليل السياسات الوطنية. وقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد تعتقد أن برنامج عمل بربادوس لا يزال مجديا؛ وبوسع الدورة الاستثنائية المقبلة أن تقدم الزخم والدعم اللازمين لإنعاش هذا البرنامج وضمان تحقق هدفها في التنمية المستدامة فعلا.

٣٦ - **السيدة وينسلي** (استراليا): قالت إن المجتمع الدولي ما فتئ يحقق تقدما مهما بإنشاء الآليات المؤسسية للتصدي للتحديات الكبرى التي تواجهها البيئة العالمية. وقد ازداد العمل الذي يضطلع به أهمية بفعل ما أحرزته بلدان كثيرة من تقدم في تحقيق التنمية المستدامة على أساس محلي وإقليمي.

٣٧ - وقالت، مشيرة إلى بعض الاجتماعات الدولية الرئيسية القادمة المتعلقة بالبيئة، إن المؤتمر الرابع للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ تمثل فرصة سانحة لإحراز تقدم في تنفيذ بروتوكول كيوتو. وإن آليات المرونة المنصوص عليها في البروتوكول وسيلة حيوية لضمان تنفيذ الالتزامات فيما يتعلق بانبعاثات بأقل تكلفة ممكنة. وسيعتمد نجاح البروتوكول إلى حد بعيد على إعداد آليات تتيح الوصول إلى نتائج تحقق أكبر قدر من الكفاءة من حيث التكاليف. وتمثل الاستجابة العالمية إزاء تغير المناخ مسألة أخرى ذات أهمية كبرى للأهداف على المدى البعيد. ولن تكون التزامات البلدان المتقدمة النمو كافية لتحقيق الهدف النهائي للاتفاقية. وليس ذلك من قبيل التملص من الالتزامات أو التهرب منها ولكنه حقيقة محضة.

٣٨ - وأشادت بالجهود التي لا تعرف الكلل المبذولة من الأمين التنفيذي في مجال تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، وأعربت عن تطلعها إلى النتائج الإيجابية لمؤتمر الأطراف القادم في داكار. وقال إن الدورة الختامية للمفاوضات بشأن بروتوكول السلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي ستعالج حركة الكائنات الحية المحولة وراثيا عبر الحدود وآثارها المحتملة على التنوع البيولوجي. ومن الأهمية بمكان أن يعالج البروتوكول حركة هذه الكائنات عبر الحدود فقط دون أن يحاول أن يملي على الأطراف إدارتها محليا. وينبغي أن تكون إجراءاته منسقة مع قواعد الاتجار متعدد الأطراف التي تم وضعها طوال سنوات عديدة. وسيؤدي وضع بروتوكول عملي يساعد الأطراف على حماية تنوعها البيولوجي دون أن يفرض قيودا على التجارة الدولية، إلى تعزيز الثقة وتقاسم المعرفة في مجال التكنولوجيا البيولوجية والكائنات الحية المحولة وراثيا.

٣٩ - وقال إن استراليا ما انفكت تدعم تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وظلت تشارك، على نحو وثيق، في الجهود الرامية إلى تعزيز برنامج عمل بربادوس في جنوب

المحيط الهادئ، بما في ذلك من خلال دعم التطوير المستمر للنظام العالمي لمراقبة المحيطات. وأعربت عن ترحيب بلدها بالفرصة المتاحة لدعم التحضير للدورة الاستثنائية.

٤٠ - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بفرقة العمل المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية. ويستدعي تقرير الأمين العام عن سبل ووسائل إجراء استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات المتصلة بالتنمية المستدامة (A/53/477) تفكيرا دقيقا في استصواب ووسائل إقامة روابط أفضل بين مختلف الاتفاقيات المتعلقة بمسائل بيئية عالمية، ولكنها متمايزة في ما بينها.

٤١ - وقالت، في الختام، إن الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة ستنظر في مسائل كثيرة توليها استراليا اهتماما خاصا، بما في ذلك المحيطات والدول الجزرية الصغيرة النامية والسياحة. ومن التحديات التي ستواجهها الدورة كيفية إقامة روابط بين هذه الموضوعات. وفي الختام، أعربت عن دعم وفدها التام للمقترح الداعي إلى أن تقوم اللجنة بدراسة الاتفاقيات البيئية في قرار واحد جامع.

٤٢ - **السيد كبيدي** (إثيوبيا): قال إن التقدم المحقق كان بطيئا وعجز عن مواكبة التحديات الجديدة رغم الالتزامات المعقودة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والإصلاح المؤسسي النشط. ولذلك يلزم أن يضع المجتمع الدولي آليات إضافية لإقامة صلات متسقة بين الاتفاقيات الدولية الحالية المتصلة بالبيئة.

٤٣ - وقال إن من المسائل التي نظر فيها ذلك المؤتمر الحاجة إلى المحافظة على التنوع البيولوجي. واتفقت الآراء العلمية على أن البشرية آخذة في تبديد مصدر بالغ الأهمية بالنسبة للغذاء والصحة والنشاط الاقتصادي. وأعرب عن مشاطرة وفد بلده في القلق في هذا الصدد وعن دهشته لاكتشاف ما تنطوي عليه القرارات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية من تأثيرات كبيرة على الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية وحفظ البيئة. وقد أضفى الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة الذي حدد حماية الاختراعات فقط، الطابع الرسمي على التوجه الرامي إلى منح الحقوق الخاصة أو الشخصية والخالصة للملكية الفكرية، في حين أن اتفاقية التنوع البيولوجي تعترف بدور المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين في حماية التنوع البيولوجي وتعتبر الموارد البيولوجية ملكية جماعية.

٤٤ - وتنمو أكثر من ثلثي جميع الأنواع النباتية في البلدان النامية أصلا، ويتمتع ٠٠٠ ٣٥ نوع منها على الأقل بقيمة طبية محتملة. ويعتمد عدد من الشركات التي تحظى بأكبر قدر من الجاذبية التجارية في السوق الدولية - مثل المستحضرات الصيدلية ومواد التجميل والبذور والتكنولوجيا البيولوجية - إلى حد كبير على الموارد البيولوجية المستمدة من الجنوب. ومع ذلك لا يتم، في كثير من الأحيان، دفع أي شيء مقابل هذه المواد التي يجمعها ويأخذها من يملكون المعرفة اللازمة. ومن المثير للسخرية أن يتم بيع مغلفات الموارد البيولوجية المحمية ببراءات التمليك إلى المكان الذي نشأت فيه أصلا بوصفها ملكية خاصة وخالصة. وهناك إقرار واسع النطاق بعدم المساواة في نقل الموارد البيولوجية بين الشمال المتقدم النمو والجنوب النامي. ومن هذا المنظور، يولي وفده أهمية عظيمة لضرورة حماية حقوق المجتمعات المحلية في التمتع بثمار عملها والاستفادة من استعمال الموارد البيولوجية التي تنميها ومن معرفتها الشعبية. وقد نظمت منظمة الوحدة الأفريقية، بالتعاون مع الهيئة الإثيوبية

لحماية البيئة، حلقة عمل عن حقوق المجتمعات المحلية في الموارد البيولوجية وعن حصولها على هذه الموارد، وأعرب عن أمله في أن تلقى توصيات هذه الحلقة القدر المناسب من الاهتمام وأن تتم مراعاتها في عملية إعادة التفاوض القادمة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

٤٥ - وانتقل إلى مسألة تردي البيئة في إثيوبيا فقال إن نحو ٧٣ في المائة من أراضي إثيوبيا أصبحت عرضة للجفاف والتصحر بفعل تغير أنماط المناخ المقترن بالكوارث التي يتسبب بها الإنسان. ولذلك تحتل مسائل البيئة والتنمية المستدامة مركز الصدارة في جدول أعمالها للتنمية، وقد أعدت إثيوبيا استراتيجية وطنية لحفظ البيئة وسياسة بيئية وخطة عمل متعلقة باستغلال الأراضي والغابات.

٤٦ - وقال في الختام إن حلم تحويل نتائج مؤتمر ريو إلى إجراءات فعالة لن يتحقق ما لم يتم حشد الموارد اللازمة لذلك. وسيكون النجاح في مجال حماية البيئة مستحيلا دون توافر التعاون والدعم الدوليين.

٤٧ - **السيد شهاب** (ملديف): قال إن وفده يولي أهمية كبيرة للدورة الاستثنائية القادمة المتعلقة باستعراض برنامج عمل بربادوس، معربا عن أمله في أن تُضمَّن الدورة المقبلة للجنة التنمية المستدامة، التي ستكون في الواقع بمثابة لجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية، نتائج الاجتماع المقبل بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمانحين المحتملين في وثائق الدورة الاستثنائية. وأعرب عن الأهمية الكبيرة التي يوليها وفده أيضا لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ولفرصة التفاوض بشأن عدد من الآليات الجديدة المنشأة بموجب بروتوكول كيوتو.

٤٨ - وفيما يتعلق بمسألة الضعف، وبالنظر إلى الخطر الماثل الماحق الذي يتهدد الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ملديف، أعرب عن تأكيد وفد بلده على الحاجة إلى وضع مؤشر للضعف الاقتصادي والبيئي يعبر بصورة أدق عن الواقع وعن التوازن في معايير تحديد البلدان الأقل نموا. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (A/53/65) الذي يوجز العمل الواسع الذي اضطلعت به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٤٩ - وفيما يتعلق بملديف، قال إن خطر الانقراض حقيقي جدا بالنظر إلى الأدلة العلمية بحدوث الاحترار العالمي وارتفاع مستوى البحر واضمحلال طبقة الأوزون. وعلى الذين يقفون في الجبهات الأمامية أن يكونوا في طليعة المناقشة إذ أن الضرر سيلحق أولا بالأصغر والأفقر ثم ببقية العالم. ولن يكون هناك طرف رابح.

٥٠ - **السيد مالكاني** (الهنـــد): لاحظ أن بعض البلدان المتقدمة النمو لا تقوم بتبديد الموارد الطبيعية فحسب بل تصدر أيضا صناعاتها الملوثة والمواد الكيميائية الضارة الممنوعة فيها إلى البلدان الأفقر. وقد اعترفت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة لإجراء استعراض شامل ولتقييم تنفيذ برنامج عمل القرن ٢١ بإحراز تقدم كبير على المستوى الوطني. وقد أعدت كثير من الدول النامية صيغة محلية من برنامج عمل القرن ٢١ متكبدة تكاليف ضخمة. ووضعت الهند استراتيجية وطنية للحماية وبيانا عن سياسة البيئة والتنمية، وسياسة وطنية للغابات، وبيانا عن سياسة الحد من التلوث. ويناقش البرلمان، في الوقت الراهن، خطة عمل وطنية للمحافظة

على التنوع البيولوجي. وقد تم اتباع نهج يقوم على المشاركة الواسعة ويشرك جميع قطاعات المجتمع ويعترف بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به المرأة، وذلك لدى إعداد السياسة الوطنية للبيئة. وأنشئت هيئة للبيئة لكفالة شفافية الترتيبات البيئية، وهناك خطط لإنشاء آلية وطنية لمعالجة الحوادث الناجمة عن معالجة المواد الخطرة. ولذلك فإن وفده يشعر بقلق بالغ لعدم وفاء البلدان الصناعية بالتزاماتها في إطار برنامج عمل القرن ٢١، التي تحاول أيضا تقويض الشراكة المعقودة في مؤتمر ريو، وبصفة خاصة مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة، من خلال السعي لفرض التزامات جديدة على البلدان النامية.

٥١ - وأضاف إن الهند ستشارك مشاركة فعالة في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وأعرب عن رغبته في التأكيد مجددا على أن حركة بلدان عدم الانحياز قد وجهت، في اجتماعها المعقود في دوربان في الآونة الأخيرة، نداء إلى الدول المتقدمة النمو لاتخاذ تدابير على الصعيد الوطني لتنفيذ التزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو. ولا يمكن الشروع في الاتجار بتراخيص الانبعاثات لتنفيذ هذه الالتزامات قبل التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ والوسائل المتعلقة بهذا الاتجار، بما في ذلك التخصيص المبدئي لاستحقاقات الانبعاثات لجميع البلدان على أساس عادل. وأعرب أيضا عن تأكيده مجددا على الحاجة إلى الاضطلاع بعمل فوري لتزويد البلدان النامية بالموارد المالية والتكنولوجية اللازمة وبالتكنولوجيا السليمة بيئيا بغية تمكينها من الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية الإطارية.

٥٢ - وقال إن الهند ستشارك أيضا بنشاط في المؤتمر القادم للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وثمة مسألة يجب النظر فيها على نحو عاجل هي إعداد براءات ملكية قائمة على التنوع البيولوجي والمعرفة التقليدية لدى المجتمعات الأصلية دون الموافقة المسبقة المستنيرة من البلدان النامية مستودع مثل هذا التنوع والمعرفة أو دون اتخاذ الترتيبات الكفيلة باقتسام الفوائد معها. وينبغي ضمان الحماية الفعالة للتكنولوجيا البيولوجية المحلية التي تم تطويرها طوال آلاف السنين.

٥٣ - وتطرق الى مسألة الاتساق بين مختلف الاتفاقيات البيئية فقال إن كثيرا من المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/53/477) تستدعي دراسة تفصيلية، فالتقرير أثار أسئلة عديدة، منها الأسئلة المتعلقة بالعلاقات المتبادلة بين لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقال إن وفد بلده يرى أنه لا ينبغي إغفال الدور المتميز الذي اضطلعت به اللجنة والجمعية العامة في تيسير النظر الجامع في مسائل البيئة وتبسيط الشواغل الاجتماعية والاقتصادية.

٥٤ - **السيد درايتون** (غيانا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية فقال إنها تولي اهتماما كبيرا للتنفيذ التام لإعلان وبرنامج عمل بربادوس وإنها تبدي أسفها لتنفيذ عدد قليل نسبيا من المشاريع الواردة في تقرير الأمين العام (A/53/358) بنجاح. ففي كثير من الحالات توقف العمل في المشاريع بعد انقضاء المرحلة الممولة من المانحين نتيجة لقصور بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد يعزى ذلك على الصعيد الوطني، إلى محدودية الموارد البشرية واعتماد التنمية على مشاريع مما أدى إلى اتباع نهج مفرط في القطاعية، وعدم تعاون القطاع الخاص. أما على الصعيد الإقليمي، فتشمل العقبات عدم وجود نهج متكامل لتخطيط

المشاريع والبرامج مما أدى، في كثير من الحالات، الى قصور تعبئة الموارد واستخدامها وعدم وجود آليات فعالة لتبادل المعلومات والى ضعف المؤسسات والموارد البشرية والمالية المحدودة.

٥٥ - وقال إنه، ردا على أوجه القصور هذه، اعتمدت الجماعة في عام ١٩٩٧ إعلانا منح الأولوية القصوى لتنمية الموارد البشرية مؤكدا على أهمية المؤسسات والآليات الإقليمية. وقد أقر الاجتماع الوزاري الكاريبي المعقود في الآونة الأخيرة بشأن تنفيذ برنامج عمل بربادوس الأهمية البالغة لإنشاء آلية إقليمية دائمة لتنفيذ المشاريع. ورغم اعترافه بوقوع مسؤولية تنفيذ برنامج العمل على عاتق الدول الجزرية الصغيرة النامية في المقام الأول، فإن للبيئة الاقتصادية الدولية المؤاتية والدعم المتواصل من الشركاء في التنمية أهمية بالغة. ولاحظ، في هذا الصدد، أن المجتمع الدولي أكد مجددا، في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، التزامه بتنفيذ برنامج عمل بربادوس واعترف بضرورة تكميل الجهود الوطنية والإقليمية بالمساعدات الخارجية، لا سيما في مجالات الهياكل الأساسية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا. ولهذا السبب، تولي الجماعة اهتماما عظيما لمؤتمر المانحين المقبل المقرر عقده في شباط/ فبراير ١٩٩٩ وهي تقوم بإعداد حوافظ المشاريع له.

٥٦ - وأعرب عن ترحيب الجماعة بتقرير الأمين العام عن إعداد مؤشر ضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/53/65)، ولاحظ، بصفة خاصة، النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء المخصص. وأعرب عن ارتياح الجماعة لاتفاق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأمانة الكومنولث على العمل معا لدعم فرقة العمل لدراسة الظروف الخاصة التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة جدا بغية إعداد مؤشر ضعف مقبول لدى الجميع، وعن أمله في أن تشهد الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق هذه الغاية.

٥٧ - ومضى يقول إن الجماعة تعمل، بمفردها ومع شركائها في التنمية على المساهمة في الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة المعقودة استعدادا للدورة الاستثنائية. وأعرب عن أمل الجماعة في أن تتمخض مداولات اللجنة بشأن عدد من المسائل ذات الصلة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك المحيطات والبحار، والسياحة المستدامة والاستهلاك والإنتاج وأنماط الاستهلاك، عن نتائج محددة.

٥٨ - **السيد هيلي** (مالطة): دعا جميع الدول الى التزام سياسي أشد قوة والى مزيد من التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع حد لتدهور قاعدة الموارد الطبيعية في العالم. وقال إن مالطة، بصفتها دولة جزرية صغيرة، تولي قدرا كبيرا من الأهمية لخطة التنمية التي أكدت الظروف التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية والحاجة إلى تقديم الدعم الدولي لتنميتها. وقال إن وفده يتطلع الى أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض برنامج عمل بربادوس. وإنه يواصل عمله في إعداد مؤشر الضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يعتبره أمرا حيويا. وفي الوقت نفسه، يشكل نقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية مصدر قلق ممض لهذه الدول.

٥٩ - وحث المجتمع الدولي على الإسراع في تنفيذ بروتوكول كيوتو بغرض اتباع نهج متكامل لتثبيت مستويات غازات الدفيئة، ملاحظا أن وفد بلده كان قد اقترح أولا أن تنظر الأمم المتحدة في مسألة تغير المناخ. ولاحظ أن مالطة كانت من الموقعين الأوائل على بروتوكول كيوتو، ودعا جميع الدول التي لم تنضم إليه أن تفعل ذلك.

ومن المسلم به أن آلية التنمية النظيفة التي تم إعدادها بمقتضى بروتوكول كيوتو لن تكون كافية لتغيير التأثيرات الضارة الناجمة عن تغير المناخ؛ إذ ينبغي أن يتخذ الملوثون الرئيسيون الترتيبات الكفيلة بالحد من انبعاثاتهم من غازات الدفيئة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يتم في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق هذه الغاية.

٦٠ - وقال إن وفد بلده يولي اهتماما خاصا لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط التي يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مهمة تنسيقها. وقد استضافت مالطة المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط، وهي دولة عضو في لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة. ويستهدف المركز في المقام الأول تنفيذ مبادئ برنامج عمل القرن ٢١ في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وستستضيف مالطة عما قريب اجتماعا للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، المعتمد في برشلونة، مقررا عقده في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وهي تعد خطة لإدارة المنطقة الساحلية لمجموعة الجزر المالطية وذلك في نطاق برنامج التدابير ذات الأولوية.

٦١ - ومضى يقول إن مالطة تأثرت بالتصحر وتردي الأراضي بسبب حجمها وموقعها الجغرافي. وقد صدقت، في الآونة الأخيرة، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وعقدت حلقة دراسية وطنية للتوعية في هذا الصدد بالتعاون مع أمانة الاتفاقية، وستقوم أيضا بإعداد خطة عمل وطنية في هذا المجال وستتعاون مع بلدان أخرى من شمال البحر الأبيض المتوسط. وقال إن وفد بلده يرى أن الثقافة البيئية والإعلام ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات وسائل أساسية في الأجل الطويل لمعالجة المشاكل البيئية.

٦٢ - **السيدة يونغ - جو أوه** (جمهورية كوريا): قالت إن جمهورية كوريا تولي الأولوية القصوى لحفظ الطاقة والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، لا من المنظور البيئي فحسب بل كجزء من استراتيجيتها طويلة الأجل للتنمية المستدامة والأمن في مجال الطاقة، وذلك لأنها تعتمد اعتمادا شبه تام على الواردات في سد حاجاتها المحلية من الطاقة.

٦٣ - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالقرارات التي اتخذتها الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ولاحظت أنه سيكون من الضروري النظر في التعاون العملي والفني مع المنظمات الدولية ذات الصلة لأن تطوير نظام هذه الاتفاقية يشمل مجالات مثل التجارة والسياحة. ومع أن وفدها يؤيد اعتماد بروتوكول عن السلامة البيولوجية في أقرب وقت مستطاع، فإنه يبدي قلقه إزاء عدم التوصل الى توافق في الآراء بشأن عدد من الموضوعات الفنية ويأمل في أن تبذل الدول الأطراف قصارى جهدها للإسراع بعملية التفاوض.

٦٤ - وأضافت أن وفدها يولي اهتماما كبيرا للعلاقة الوطيدة القائمة على التعاون بين اتفاقية مكافحة التصحر والاتفاقيات البيئية الأخرى. وسيكون تصديق الموقعين الرئيسيين المبكر على الاتفاقية عاملا حاسما في ضمان الموارد المالية اللازمة لتنفيذها تنفيذا ناجحا. وقالت إن جمهورية كوريا تبذل كل جهد للإسراع في عملية تصديقها على الاتفاقية. وقالت، في الختام، إن وفدها يتطلع الى الدورة الاستثنائية القادمة لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس.

٦٥ - **السيد ساينز بيولي** (كوستاريكا): تكلم باسم بلدان أمريكا الوسطى - بليز، بنما، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، غواتيمالا، كوستاريكا، نيكاراغوا، وهندوراس - فقال إن أمريكا الوسطى تضم أكثر من ٨ في المائة من التنوع البيولوجي في العالم، بما في ذلك ٣٣ منطقة إيكولوجية و ٠٠٠ ٢٠ نوع من النباتات. وتملك بنما وحدها ٩٢٥ نوعا من الطيور وغواتيمالا أكثر من ٢٥٠ نوعا من ذوات الثدي. وتسعى أمريكا الوسطى، التي تبلغ مساحتها ٠٠٠ ٥١١ كيلومتر مربع ويقارب عدد سكانها ٣٣ مليون نسمة، الى تحقيق التوازن بين تنميتها الاقتصادية وحماية مواردها البيولوجية. وبالإضافة الى إدماج حكومات أمريكا الوسطى اتفاقية التنوع البيولوجي في قوانينها الوطنية، وقعت هذه الحكومات اتحاد أمريكا الوسطى للتنمية المستدامة بغرض الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال أمور منها إنشاء مناطق إيكولوجية ومناطق محمية، وأنشأت لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية ومجلس أمريكا الوسطى للمناطق المحمية. وأنشأ كل بلد لجنة وطنية للتنوع البيولوجي بغرض إعداد استراتيجيات وإجراء دراسات قطرية عن التنوع البيولوجي. وفضلا عن ذلك، أنشأت بلدان أمريكا الوسطى والمكسيك نظاما لمعلومات التنوع البيولوجي لأمريكا الوسطى.

٦٦ - وأردف يقول إن عدد المناطق المحمية في أمريكا الوسطى ارتفع ارتفاعا كبيرا من ٢٥ الى ٤١٥ منطقة خلال ثلاثة عقود فقط؛ وقد تم إنشاء نصف هذه المناطق خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية. وكان قيام سبع بلدان من بلدان أمريكا الوسطى والمكسيك بوضع برنامج ممر أمريكا الوسطى الإحيائي في عام ١٩٩٧ أهم المبادرات الرامية الى المحافظة على التنوع البيولوجي حتى الآن. ويتكون الممر من سلسلة من المناطق الطبيعية المحمية المرتبطة بعضها ببعض يتم فيها تشجيع الإنتاج واستخدام التربة بطريقة لا تضر البيئة، والاستثمار في حفظ الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام. وتم إعداد الممر على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية بالاعتماد الى حد كبير على مرفق البيئة العالمية، واكتسب اعترافا دوليا به. وتشمل المساهمات في الممر، مثلا، التزام هندوراس بإنشاء ١٠ مناطق محمية على طول ساحل المحيط الأطلسي؛ وخطة نيكاراغوية لحماية التنوع البيولوجي وتمكين سكانها الأصليين من استعمال بعض الموارد بطريقة مستدامة؛ ومبادرة من بليز والمكسيك لحماية أكبر شعب مرجاني في النصف الغربي من الكرة الأرضية، ومبادرة من غواتيمالا للمحافظة على معرفة ثقافاتها الأصلية بالتنوع البيولوجي وعلى تراثها الأثري، وتعزيز وتحديث مؤسسات البحث في التنوع البيولوجي في كوستاريكا واعتمادها قانونا إطاريا للتنوع البيولوجي، والمحافظة على الموارد النباتية والحيوانية في داريان في بنما.

٦٧ - ومضى قائلا إن بلدان أمريكا الوسطى اتخذت إجراءات اقتصادية لتنشيط الحفاظ على الموارد البيولوجية واستخدامها بطريقة مستدامة، بيد أن جهودها ينبغي أن تستكمل بأشكال جديدة وتقليدية من التمويل المستمد من المجتمع الدولي. وينبغي على بلدان الشمال الأكثر فقرا في مجال التنوع البيولوجي، بصفة خاصة، أن تتحمل مسؤوليتها نحو الحفاظ على التنوع البيولوجي في بلدان الجنوب المتمتعة بقدر أكبر من التنوع البيولوجي.

٦٨ - **السيد أربيل** (اسرائيل): قال إن اسرائيل لم تدرك تمام الإدراك الآثار طويلة الأجل لزراعة الأراضي القاحلة وشبه القاحلة وإنها قدمت دراسة حالة مفيدة عن التفاعلات بين فقدان التنوع البيولوجي والتصحر وإزالة الغابات وتغير المناخ. ففي إسرائيل أدى تحويل المراعي الى أراض لزراعة المحاصيل المروية الى التصحر الذي تسبب

بدوره في ضياع النباتات والأنواع الحيوانية وأفضى، بعد ذلك، الى فقدان التربة السطحية والقدرات لإعادة تأهيل التنوع البيولوجي. وأدت أشكال ضياع التنوع البيولوجي هذه إلى تفاقم التصحر.

٦٩ - وقال إن التوقعات الحالية تشير إلى احتمال انخفاض درجة رطوبة التربة وانخفاض تغذية مكامن المياه نتيجة لازدياد تبخر المياه. وقد أدى ضياع التنوع البيولوجي وتناقص المناطق المخضرة إلى تفاقم تغير المناخ وكان سببا في ظهور حلقة التصحر المفرغة وحدوث الاحترار العالمي وازدياد فقدان التنوع البيولوجي. وعلى نقيض نظام المناخ الذي يمكن تحسينه بتخفيض الانبعاثات أو الأراضي المتصحرة التي يمكن استصلاحها من خلال إعادة استصلاحها، فإن فقدان النباتات والأنواع الحيوانية لا يعوض أبدا. ولذلك فقد يؤدي الاحترار المتوقع لإسرائيل الى ضياع الأنواع غير المقاومة للجفاف وإلحاق الضرر بنظامها الايكولوجي.

٧٠ - وأردف يقول إن المنطقة شبه القاحلة في اسرائيل، تعتبر أغنى المناطق بالحيوانات والنباتات. والمناطق شبه القاحلة أكثر تعرضا للتصحر ولكن تنوعها البيولوجي قد تكون له، في الوقت نفسه، أهمية بالغة في تصحيح آثار تغير المناخ. ولهذا السبب، ينبغي حماية الموائل الطبيعية في الأحزمة شبه القاحلة من التصحر والتنمية الزراعية الجامحة على السواء. وفي الخمسينات قال رئيس وزراء إسرائيل "إذا لم نقهر الصحراء فإن الصحراء ستقهرنا". وقد أدركت إسرائيل أن قهر الصحراء يعني ضياع التنوع البيولوجي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.